الرافعي اللغـــوي

للاستاذ محمود أبو ريه

من المصادفات الطيبة أن تنشر هذه الكلمة في وقت الذكرى الثالثة عشرة لوفاة شيخنا الرافعي رحمه الله ، ولا يسعنا بهذه المناسبة الكريمة إلا أن نبعث إلى روحه الطاهرة في فردوسها عند بارئها بأطيب التحية سائلين الله سبحانه أن يسبغ عليها من رحمته ورضوانه أنه سميع مجيب

نشرت مجلة الرسالة الغراء كلمة للأستاذ محمود محمد بكر هلال بعنوان (تطور اللغة العربية) نقل فيها كلاماً لشيخنا الرافعي رحمه الله يشير فيه إلى مذهبه في الاجتهاد اللغوي ، وقد رأينا أن نعزز هذا الكلام بأقوال أخرى لهذا الحجة الكبير تزيد مذهبه وضوحاً .

كان الرافعي رحمه الله اماما في اللغة كما كان اماماً في الأدب، وقد وصل بهذه الامامة إلى درجة الاجتهاد في اللغة لا يقلد أحدا ولا يتابع انساناً .

قرأت له في أحد كتبه أنه نسب إلى (الاخلاق) فكتبت إليه أن النسبة — كما تقضي قواعد النحو — إنما تكون للمفرد

أبرباحينك وهذا عبير الشرق يضمخ السماء والأرض . ؟
أبعددك وأمامك الهند والسند والصين ؟
بماذا تختال علي أنا الشرق ، يا ابن الغرب ؟
لك نظرتك في الحياة ولي نظرتي ...
لك تاريخك ولي تاريخي .
لك صفحتك من الكتاب ولي صفحتي ...
أنت الغرب وأنا الشرق فليس لأحدنا أن يشمخ على الآخر ولا مجال بيننا للتيه والغطرسة .
إن الله لا يؤيد غير الحق، ولا يحب غير الوادعين المنصفين ...

راجي الراعي

لا إلى الجميع، فجاءه منه خطاب مؤرخ أول يونيه سنة ١٩٣٧ جاء فيه « ملاحظتك على النسبة إلى الاخلاق ليست في محلها ، فإن النسبة حقيقة المفرد ولكن في مثل هذه الكلمة يكون الأفصح أن ينسب إلى الجمع؛ لأن هذا الجمع أصبح كالحقيقة العرفية الدالة على مفرد؛ فالأخلاق علم معروف متميز بنفسه وبهذا صار كالحقيقة المفردة وكانت النسبة إليه أدل على المعنى المقصود ، وتأتي الكلمة أبلغ ، وتنزل من الأسلوب منزلة ترضى . والمدار عند العرب على الاستخفاف والاستثقال ، ولو حاولوا القياس لهذه العلة لتكون الكلمة أخف وأفصح لكان ذلك وجها صحيحا ، فكيف وهنا الحقيقة العرفية التي ذكرتها لك » (١)

واستعمل في كتاب أوراق الورد كلمة (أوحى لها) فكتبت إليه أن الأفصح كما جاء في القرآن الكريم أن فعل (أوحى) يتعدى (بالى) فجاء منه خطاب مؤرخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٢ (٢) قال فيه « أما — أوحى لها — فهي بنصها كلمة شاعر أوراق الورد في مقالة له ، فربما كان سبب وضعها هو تذكره (٣) وهي في موضعها أفصح من (إليها) كما يظهر لك من نطق الجملة من أولها مرة (بلها) ومرة (باليها) وأنا عادة أراعي موقع الحرف في الأسلوب فإن كانت (اللام) أقوى استعملتها، وقد أراعي اعتبارات أخـــرى »

ولما ترجم لشوقي بك رحمه الله في المقتطف انتقد هذا البيت من شعر شوقي :

إن رأتني تميل عني كأن لم تك بيني وبينها أشياء

وكان نقده أن شوقي رفع جواب الشرط وأن صواب (تميل) (تمل) فرد عليه الأستاذ العقاد وقال، ان كتب النحو قد أجازت ذلك . ولما اطلع الرافعي رحمة الله على هـذا الرد بعث إلى بخطاب مؤرخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ قال فيه (٤) :

« العقاد انتقد في المقتطف كلمة كنت خطأت فيها شوقي ،

---

(١) ص ١٣٦ من كتاب (رسائل الرافعي) الذي يطبع الآن
(٢) سيظهر هذان الخطابان ان شاء الله قريباً في كتاب (رسائل الرافعي) الذي يضم أكثر من مئتي رسالة لشيخنا الرافعي رحمه الله
٣) تذكرة لحبيبه . .

وهى : جواب الشرط حين يكون فعل الشرط ماضياً ، والنحاة جميعاً أجازوا هذا فانهزم المقاد ، ولكن النحاة فى رأيى مخطئون ، وقد كتبت رداً طويلا ... »

وقد جاء فى هذا الرد الذى نشر فى المقتطف [1] ما يلى :

« يشير الكاتب إلى القاعدة المذكورة فى كل كتب النحو من أن الجواب يرفع أو يجزم إذا كان الشرط ماضياً لفظاً أو معنى ، والجزم هو المختار عند قوم والرفع جائز ، وعند قوم العكس وعند آخرين يجب الرفع . ولم يقل أحد من النحويين إنهما « على السواء »

ولكن مع ورود هذه القاعدة فى كل كتب النحو لا يزال بيت شوقى عندنا غلطاً لأننا لسنا من « الذين يعرفون النحو » معرفة النقل فى الكتب والتقيد بالرأى خطأ وصواباً ، ولا هذا مذهبنا فى الأدب ولا فى اللغة ، ولا نقلد أحداً ولا نتابع أحدا بل لأن يمر ما فى الكتب من هذا الرأس بدياً فيجىء مجيئه الأول من ناحية أهله ، ثم مجيئه الثانى من ناحيتنا ، وسنعرض هنا كل أقوال النحاة فى رفع جواب الشرط على نسق من القضايا ونعترضها بالنقد

(١) لا يمكن أن يحمل رفع الشرط فى تلك الصورة قاعدة يقتاس بها إلا إذا سمع فى الكلام المنثور دون المنظوم ، إذ النظم محل الضرورة فى أشياء كثيرة معروفة ، أما النثر فهو على السعة ولا يجوز فيه إلا الجائز . فما هى الأمثلة التى نقلها النحاة عن العرب لتلك القاعدة ، وعن أى القبائل سمعت ؟ وهل هو السماع الذى يعضده القياس أم السماع الضعيف ؟

(٢) لم يزيدوا فى كتبهم على أن قالوا إن ذلك مسموع ولم يزد سيبويه فى كتابه على هذه العبارة « وفيه تقول (تأمل) إن أتيتنى آتيك أى آتيك ان أتيتنى قال زهير :

وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالى ولا حرم

فأنت ترى أن سيبويه يضع مثالا ويأتى بالشاهد عليه من الشعر والشعر محل الضرائر يجوز فيه مالا يجوز فى الكلام ولا اضطرار فى بيت شوقى ، إذ يستطيع أن يقول : ان رأتنى تصدنى . فلا شاهد فى كلام سيبويه على رفع الجواب

(٣) إن أداة الشرط تجزم فعلين ، فاذا كان الجواب مرفوعاً قيل فى إعرابه أنه فعل مضارع مرفوع فى محل جزم ، فاذا لم تكن ثم ضرورة من الوزن فما الذى يمنع الجزم أن يظهر على الجواب فى كلام هو من لغة النهار والليل ، وما علة تقدير الجزم ولماذا يقدر فى مثل : إن زرتنى أكرمك وانت تستطيع أن تقول أكرمك ؟

(٤) من أجل هذه العلة يقول سيبويه ومن تبعه ان « أكرمك » فى مثل هذه الصورة ليست هى الجواب بل الكلام على نية التقديم أى الأصل « أكرمك إن زرتنى » فالجواب محذوف . وفى هذا الرأى (وهو أقوى الآراء وأسدها) لا يقال ان جواب الشرط مرفوع . ثم إن فرقاً فى البلاغة بين قولك أكرمك ان زرتنى وقولك ان زرتنى أكرمك فلماذا يقلب سيبويه احدى العبارتين إلى الأخرى على حين قائلها لم يرد إلا وجهاً بعينه . وما هى ضرورة التقديم ما دام الكلام على السعة ؟

ومن أجل هذه العلة أيضا يقول الكوفيون والمبرد من البصريين أن (أكرمك) ليست هى الجواب والكلمة على تقدير الفاء ؛ فالأصل إن زرتنى فأكرمك ؛ وبهذا يكون الجواب جملة اسمية . ولكن ما هى ضرورة حذف الفاء وتقديرها فى وقت معاً والكلام ليس موزونا يختل معه الوزن إن ذكرت الفاء ، وقائلها لو أرادها لذكرها لأن الجملة من الكلام المبتذل الذى لا يراد منه شاهد فى البلاغة ؟ وهم قاسوا ذلك على مثل قوله تعالى : ومن كفر فأمتعه قليلا . ومن عاد فينتقم الله منه . ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً ولا رهقاً . ولكنهم غفلوا عن سر هذه الفاء فقاسوا عليها ذلك أمثال المبتذل

(٦) ويقول بعض من ذهبوا إلى أن سبب رفع الجواب تقدير الفاء إن هذه الفاء تقوم فى إفادة الربط مقام الجواب ... فيصح رفعه وترك جزمه استغناء عنه بالفاء ... وهذا كما ترى من الخلط

(٧) قال قوم من النحاة أن الكلام ليس على نية التقديم ،

---

١) ص ٢٢٩ — ٢٣١ ج ٢٨